# العقلية الاجتماعية
# أهم من الإصلاحات الاجتماعية

بقلم الأستاذ سيد قطب

تشهد مصر فى هـذه الأيام اهتماما لا شك فيه بالشئون الاجتماعية ، هو دليل على يقظة عقلية محمودة ؛ منشؤها انتهاء مرحلة الجهد السياسى إلى نتيجة معينة — ولو مؤقتا — وضغط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى طال عليها العهد ولم يعد فى الطاقة أن تعيش أكثر مما عاشت ؛ وإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ، فكانت شارة الطريق إلى الاهتمام بهذه الشئون ، ولو أنها هى نفسها نشأت وليدة هذه الاهتمام ... إلى أسباب أخرى كثيرة ، كان من شأنها أن توقظ فى نفوس المصلحين ، وفى نفس الدولة كذلك ، حاسة العناية بهذه المسائل .

هذا الاهتمام هو الذى يجعلنا نسمع عن مشروعات اجتماعية كثيرة ، وعن إصلاحات اجتماعية معينة تقوم بها الدولة تارة ، وتقوم بها الهيئات أو الأفراد تارة أخرى ، فها نحن أولاء نسمع عن المراكز الاجتماعية ، ومشروع تحسين الصحة القروية ، وتجديد الأحياء الوطنية وقوانين العمال ، وإلغاء البغاء ، وإنشاء الملاجئ ، ودور رعاية الأطفال المشردين والفتيات المشردات ، وأسبوع البر ، ويوم الفقير ، وضريبة الزكاة ، وإعفاء بعض صغار الملاك من الضرائب ، وإطعام ومساعدة الأسر الفقيرة ، ومكافحة الحفاء ، وإطعام تلاميذ المدارس الإلزامية ... الخ .

هذه نهضة مشكورة — ولا شك — وإن اشد المتشائمين ليجد فى هذه النهضة بعض خيوط الرجاء ؛ وإن أشد الساخطين على الأوضاع الحالية ليجد فى هذا الرجاء شيئا من أسباب الرضاء ، ولاسيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى يجتازها العالم فى هذه السنوات .

ولكن الذى لا بد من التنبيه إليه ، أن هذه المشروعات وهذه الجهود جميعا لم تقم على أساس سياسة اجتماعية معينة ، ولم تنشأ وفق برنامج إنشائى عام ، وإنما هى نشأت وليدة الضغط الوقتى هنا وهناك ووليدة اتجاهات ورغبات فردية ، شاءت أن تصنع شيئا ما فى سبيل الطبقات الفقيرة ، فاندفعت إلى مشروع خاص من المشروعات ، يحقق هذه الرغبة الطيبة .

وقد خيل الى مرة أن حاجتنا إلى وضع سياسة اجتماعية ذات برنامج موحد ، أشد من حاجتنا إلى هـذه المشروعات المتفرقة المتناثرة ، وأننا فى حاجة قبل كل شىء إلى أن نرسم صورة للمجتمع الصالح الذى نريده قبل أن نأخذ فى مشروعات لإصلاح المجتمع القائم ، فكتبت من شهرين كلمة قائمة فى هـذا الموضوع تحت عنوان " المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن" رسمت فيها "دستور الإصلاح الاجتماعى" الذى يتضمن برنامجا خاصا شاملا لوجهات النظر الإصلاحية، وحسبت يومها أن وضع هذا البرنامج هو الخطوة الأولى فى سبيل الإصلاح.

اما اليوم فيخيل إلى أن هناك خطوة أسبق من خطوة وضع البرنامج المعين والسياسة الشاملة ... ... إننا فى حاجة إلى "عقلية اجتماعيـة" بل إلى "عقيدة اجتماعيـة" تختلف كل الاختلاف عن عقليتنا الحاضرة أو عن عقيدتنا الحاضرة .

إننا نقوم الآن ببعض الإصلاحات الاجتماعية سواء فى ذلك الدولة و الهيئات و الأفراد فنحس أننا متفضلون على الطبقات الفقيرة بهذه الإصلاحات ، نحس باستحقاقنا للشكر منهم ومن الصحف والأقلام ، لأننا ننتبه إلى وجودهم ونحسن اليهم بعض الإحسان !

هذه العقلية لا تصلح لأن يقوم على أساسها برنامج إصلاحى، و بالتالى لا تصلح للنهوض بالمشروعات الإصلاحية، إذ ينقصها الإيمان بالمهمة التى تقوم بها، كما ينقصها وضوح الهدف الذى ترمى اليه بمشروعاتها . وهناك خطر كامن على هذه المشروعات — بل على السياسة الإصلاحية الكاملة لو وضعت — من تغير الهيئات التى تقـوم على التنفيذ، ما دامت هذه المشروعات وما دامت هذه السياسة قائمة على اتجاهات شخصية ورغبات فردية، لا على عقلية شعبية عامة ، ولا على عقيدة يؤمن بها الجميع : حاكمين ومحكومين .

العقلية التى ورثناها عن الأجيال السحيقة فيما يختص بعلاقة الطبقـات فى مصر بعضها ببعض هى عقلية " السادة والعبيد " : كل شىء لطبقة خاصة ولأفراد معدودين ، ولا شىء بعد ذلك للآخرين ! القوانين والأوضاع الاقتصادية والضرائب وأسس الميزانيـة وتوزيع المغانم والمغارم ، والكادر والنظم الإدارية ... وكل شىء فى هـذا البلد قائم على أساس هذه العقلية برغم ما حدث من التجديد فى نظام الحكم وتطور القوانين، ورقى التشريع من الوجهتين ذلك أن هذا كله كان مقصورا على السياسية والقانونية ، مما لم يترك أثرا حتى اليـوم فى الأوضاع الاقتصادية وهى أهم من كل شىء بالقياس إلى آثارها الاجتماعية .

هذه العقلية لا تستطيع أن تنهض بسياسة اجتماعية، ولا تؤمن على وضع هذه السياسة ، فمن الواجب أن تتغير هـذه العقلية أولا ، وأن ينتبه الحيرون من وزراء الدولة أو من هيئاتها وأفرادها ، إلى تغييرها قبل أن يهموا بمشروعاتهم الإصلاحية .

يجب أن تزول هذه العقلية وأن تحل محلها عقلية الدستور التي يقرر فيها : "أن المصريين سواء" وأن "مصر للجميع" و"أن حق الحياة ملك للجميع". وحين تسود هذه العقلية الجديدة يصبح من السهل وضع برنامج اجتماعي شامل ، والقيام بمشروعات اجتماعية معينة تنفيذا لهذا البرنامج .

العقلية الجديدة أو العقيدة الجديدة ، ينبغي أن تقوم على أساس أن الطبقات الفقيرة هي المنتج الحقيقي للثروة العامة لأنها تنتج أكثر مما تستهلك ، فمن حق هذه الطبقات إذن أن تعيش كما يعيش الآخرون ، وأن تعيش في مستوى يليق بوظيفتها في الإنتاج الحقيقي .

والعقلية الجديدة أو العقيدة الجديدة تلزم الدولة أن تحقق هذا الأساس العادل بسلطاتها وتشريعاتها وضرائبها ومشروعاتها وكادرها ونظمها الادارية ، وكل أداة وضعتها الأمة في يدها ، لتحقق مبادئ الحكم الديمقراطي — الحرية والعدالة والمساواة — ولتحقق مبادئ الدستور — المصريون أمام القانون سواء ، ومصر للجميع ، والحياة من حق الجميع —

يجب أن تنهض سياستنا الاجتماعية على هذا الأساس ، وأن تقوم مشروعاتنا الاجتماعية لتحقيق هذه السياسة ، وهنا نجد في كل مشروع خيطا من العقيدة العامة ، وحينئذ يمكن أن نجذب هذه الخيوط المتفرقة فتجتمع عند عقدة واحدة أو عقيدة واحدة. ومتى آمن الجميع بهذه العقيدة سار الإصلاح الاجتماعي في طريق مأمون .

* * *

ولنضرب بعض الأمثلة لتحقيق هذه القاعدة فيما بين يدينا من مشروعات :

في ميزانية هذا العام أعفت الدولة صغار الملاك الزراعيين من الضريبة وخففت عن البعض الآخر ، وزادت بعض فئات الضريبة على الأرباح التجارية وعلى وسائل اللهو والكماليات . وهذا ولا شك اتجاه طيب . ولكن ينبغي أن تقوم وراءه وتسنده عقلية عامة توجه نظام الضرائب كله وجهة اجتماعية ذات هدف معلوم .

ففي انجلترا حينما فكروا في تعديل الضرائب والرسوم كان لهم هدف واضح ، وكان هذا التعديل وسيلة من وسائلهم الى هذا الهدف وليس غاية . كان هدفهم هو تقريب الفوارق بين الطبقات ، والحد من الغلو في الأرباح الذي يخلق طبقة من الثروات الضخمة تحل بالتوازن الاجتماعي ، بل بالتوازن الاقتصادي الحقيقي .

عندئذ عمدوا الى ضرائب التركات ، والى الضرائب الاضافية التي بلغت في بعض الحالات ٩٥ في المائة ، وجعلوا ذلك كله على طريقة النظام التصاعدي. ثم عمدوا الى الرسوم

الجمركية ورسوم الإنتاج فأعفوا ضروريات الفقراء منها إعفاء تاما أو جزئيا وزادوها زيادة كبيرة على كماليات الأغنياء . وكان رائدهم فى ذلك كله واضحا . هو أن يقربوا بين الطبقات ويحققوا التوازن فى المجتمع .

وجود فكرة معينة والإيمان بهذه الفكرة هو الذى سيدفع التشريعات الانجليزية الخاصة بالضرائب. ولم يكن الهدف هو مجرد التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة، ولا مجرد زيادة موارد الخزانة برفع بعض فئات الضرائب. وتلك الفكرة وهذا الايمان بها هما اللذان ينقصاننا فى الإعفاء من الضرائب وفى زيادتها على السواء .

وهناك مشروع لتحسين الصحة القروية ومشروع للمراكز الاجتماعية وهما مشروعان متكاملان فما الأساس الذى يقوم عليه هذان المشروعان وأمثالهما من المشروعات التى ترمى إلى القيام بشىء من الإصلاح الريف ؟

أغلب الظن أنهما يقومان على أساس من الشعور الطيب بأن الريف فى حالة شديدة السوء، وأن من الواجب عمل شىء لهذا الريف المحزون .

وهذا جميل. ولكن القاعدة التى يبنى عليها إصلاح الريف يجب أن تكون أقوى وأمتن من مجرد الشعور الطيب ، يجب أن تكون هناك عقيدة أولية هى أن الريف صاحب حق فى الحياة المقبولة كالمدن سواء بسواء ، وأن الريفيين يستحقون من عناية الدولة ، ومن حرية الدولة ، مقدار ما يؤدون لهذه الخزانة من ضرائب ، ومقدار ما ينتجون للأمة كلها من موارد .

وحين تثبت هذه العقيدة لا يعود وزير الصحة أو وزير الشؤون الاجتماعية يترفق فى الطلب حين يطلب اعتمادا للريف ويحتال على الموارد لتحصيل مبلغ للريف . بل يطلب فى عزم وقوة وصراحة، لأن هناك عقيدة عامة تسنده ، وعقلية اجتماعية خاصة ترى الريف هو صاحب الحق الأول فى بنود الميزانية .

وأمر آخر يجب أن تتضمنه العقيدة الاجتماعية الجديدة، وهو حق أهل الريف المنتجين فى الحياة المقبولة . فليس الأمر أمر الملاك وحدهم إنما الأمر كذلك أمر هؤلاء المنتجين الذين لولاهم لأصبحت الأرض معطلة كالصحراء ! ما قيمة الأرض بدون فلاحيها؟ كيف تنمو ؟ كيف تغل لملاكها الذهب الأصفر والذهب الأبيض؟ إنها لا تساوى دونهم شيئا فيجب إذا استغلوها أن يعيشوا منها العيشة الضرورية المعقولة التى تحفظ أجسامهم سليمة صالحة لاستغلال الأرض . يجب على الأقل أن يكون لهم حق الآلات . فالآلة تنال الشحم والزيت أو الفحم الذى تعمل به . كما تنال فترات معقولة من الراحة حتى لا تستهلك فى زمن قصير !

عندما تثبت هذه العقيدة تحل مسألة الإيجارات ومسألة الأجور ، تحل نفسها بنفسها بلا تعب ولا جدال، ويمر القانون المعطل منذ أربع سنوات والذى لا يجيز الحجز على حاجيات الفلاحين الضرورية وفاء لدين أو لإيجار أطيان .

لقد قيل فى الاعتراض على مشروع هذا القانون يوم أن عرض : إنه ليس فى مصلحة الفلاحين، لأن أصحاب الأطيان سيضنون عليهم بتأجير الأطيان لهم ، ما داموا لا يضمنون وفاء إيجارها بالحجز على حاجيات الفلاح .

إنه فضيحة هذا الاعتراض ، ولكنه لن يتكرر حين تسود العقيدة الجديدة التى هى أهم فى نظرنا من كل سياسة اجتماعية ، ومن كل مشروع للإصلاح .

* * *

وهناك حركة طيبة نحو الطفولة المشردة، فرابطة الإصلاح الاجتماعى ومحلات الرواد ونادى كيبرى الليمون، وسواها من الهيئات تتجه هذا الاتجاه الطيب، ولا يتمالك الانسان نفسه من الثناء على هذا الاتجاه، وعلى حركة إنشاء الملاجئ الحكومية والشعبية لإيواء الأطفال المشردين .

ولكن العقلية الاجتماعية أو العقيدة الاجتماعية تنظر للمسألة من زاوية أخرى ... إن هؤلاء الأطفال ليسوا من طينة أخرى غير طينة الأطفال الآخرين المرفهين المدللين ، فلماذا يشردون إذن ؟ لا بد أن هناك علة اجتماعية وراء تشريدهم هذا، ولا بد أن هذه العلة أكبر من التشريد ذاته ، وإن كان التشريد علة ضخمة مؤذية ؟ .

وإذن فلتبحث الأسباب التى تقذف بهؤلاء الصبية إلى الطرقات صغارا عبرا ، غائرى العيون ، حفاة عرايا جياعا فى كل مكان ، إن إيواء هؤلاء المشردين هو نوع من علاج المصاب وترك المنبع ينشئ له مصبا جديدا ، وتلك آفة الإصلاحات الاجتماعية وغير الاجتماعية التى تبنى على غير عقيدة ، وعلى غير سياسة مرسومة .

هؤلاء الأطفال المشردون أصحاب حق فى الحياة الكريمة كأطفال الباشوات والبكوات وباقى الأثرياء ، فلماذا يشردون هكذا فى الطرقات ؟ إنهم يشردون لأن الهيئة الاجتماعية سلبتهم هذا الحق الطبيعى ، وسلبت أهلهم من قبل حقوق المواطنين فى الحياة المقبولة فإذا شاء المصلحون أن يصلحوا هذه الحال فليردوا الهيئة الاجتماعية عن هذا السلب ، وإذا احتاج الحال إلى التشريع فليؤد التشريع وظيفته .

ولكن الذين يملكون توجيه التشريع فى حاجة إلى عقيدة اجتماعية يبنون عليهم تشريعاتهم، وتلك هى العقدة، ولكنها ليست مستحيلة الحل، فكل شىء فى العالم الآن يعلمهم أن تكون لهم عقيدة اجتماعية جديدة، فإن لم يتعلموا فتلك وظيفة الأقلام الحرة التى تنشئ العقائد فى النفوس.

وحين يتم إنشاء هذه العقيدة ، ترد إلى أولياء هؤلاء الأطفال حقوقهم الطبيعية فى الحياة وتزول الأسباب التى تؤدى بأطفالهم إلى الشرود ، وفى مقدمة هـذه الأسباب الفقر والجهل والمرض ، وهى جميعا تنبع من سوء توزيع المغانم والمغارم ، ومن الأوضاع الاقتصادية الحالية التى تعطى كل شئ لفريق وتحرم الفريق الآخر كل شىء كذلك .

وتلحق بقصة الأطفال المشردين قصة إلغـاء البغاء . والبغاء يجب أن يلغى : هذا ما لا شك فيه . ولكن كيف يلغى ؟ هذه هى المسألة !

إن إقفال بيوت البغاء العلنى وتشديد الرقابة والعقوبة على بيوت البغاء السرى أمران ما أسهلهما ، ولكن هذا ليس إلغاء للبغاء . إنه إلغاء لبيوت البغاء ، وإلغاء للبغايا الحاضرات هكذا تقول العقلية الاجتماعية التى تعمل لإنشائها يوما بعد يوم ، وهذه العقلية تقول أيضا : يجب ألا يكون هدفنا الانتصار السهل الرخيص على أولئك البغايا وعلى تلك البيوت ، إنمـا ينبغى أن نخوض المعركة فى ميادينها الأصيلة . فى منابعها لا فى مصابها . ومنابعها هى هناك فى عشش الفقر وأوكار الجريمة ، وفى الوراثات الملوثة وفى مكاتب التخديم وفى البنسيونات والمشارب وفى الطفولة المشردة ، وفى بيع أوراق النصيب ... ... الخ .

هذه المنابع التى يجرى منها البغاء هى أولى بالتطهير فيجف المصب بلا عناء . ولن تكون هناك مادة مطهرة نافعة إلا حين يحارب الميكروب الأول ، ميكروب الفقر ، وإلا حين يتقرر حق كل مواطن فى أن يعيش العيشة الكريمة ما دام يعمل . فاذا اختار التبطل فهناك عقوبة القانون .

هذا الحق كيف يتقرر وكيف ينفذ ؟ هذا ما تتكفل به العقلية الاجتماعية وتضمنه العقيدة الجديدة . وهى لهذا أهم وأولى من كل مشروعات الإصلاح !

* * *

وهناك مشروعات متنوعة ذات قاعدة واحدة : مثل مشروع الحفاء ، وأسبوع البر ، ومشروع إطعام ومساعدة الأسر الفقيرة ، ومشروع إطعام تلاميذ المدارس الإلزامية ، ومشروع مطاعم الشعب ... ... الخ .

فهذه المشروعات جميعا تقوم على أساس الشعور الإنسانى الطيب بوجوب عمل شىء للفقراء ، وتهوين بعض ما هم مبتلون به فى الحياة .

وهذا جميل ، ولكن العقلية الاجتماعية تنظر للمسألة نظرة أخرى ؟ إنها تتساءل : ولـماذا تنقص موارد هؤلاء الفقراء عن القيام بضروريا تهم من الغذاء واللباس ؟

لأنهم كسالى لا يساوى عملهم اليومى غذاءهم ولباسهم ؟ لئن كانوا كذلك فالأولى بهم عقاب القانون ، بل الأولى بهم الإعدام !

أم لأن توزيع المغانم والمغارم لا يجعلهم ينالون الغذاء واللباس فى مقابل عملهم عشر ساعات فى كل يوم على الأقل ؟ إن قاعدة التوزيع إذن ينبغى تعديلها ليتحقق العدل الطبيعى المعقول .

ولن يتحقق هذا العدل وهذه الطبقات تحتاج إلى مشروعات تساعدها على الغذاء الضرورى واللباس اللازم ، فيجب أن تفكر الهيئة الاجتماعية فيما يوفر لهذه الملايين غذاءها ولباسها بغير مشروعات من هذا القبيل .

ولست أعنى اغفال هذه المشروعات ولا التقليل من قيمتها فى ظروفنا الحاضرة . إنما أعنى أن نعمل على تقويم الأسس حتى نستغنى فى المستقبل عن هذا الاستجداء .

هذا هو تفكير العقلية الاجتماعية التى يجب خلقها قبل التفكير فى مشروعات متأثرة ليس لها أساس ترتكز عليه إلا الشعور الطيب فى نفوس بضعة أفراد طيبين .

* * *

من هذه الأمثلة ومن كثير غيرها يمكن أن نسوقه هذا السياق ، يتضح الهدف الذى نرمى إليه من هذا المقال . هذا الهدف هو تربية الشعور الاجتماعى الحديث وتعميقه فى النفوس حتى يصبح صالحا لأن تقوم عليه سياسة اجتماعية دائمة .

ومما لاشك فيه أن تربية هذا الشعور بحيث يصبح عقيدة أو عقلية عمل شاق وعير معجل النتيجة ، ولكنه أدوم أثرا وأطيب ثمرة .

ومن الحق أن نقول : إن الدولة لاتستطيع وحدها أن تخلقه ، وأن أمام الدولة لتحقيق هذه القواعد فى التشريع وفى الاقتصاد ، وفى توزيع المغانم والمغارم عقبات جسيمة ، فى مقدمتها نفوذ رءوس الأموال وقوة الملاك .

وأهم من ذلك كله قوة العقيدة القديمة وتأصل العقلية القديمة : عقلية السادة والعبيد ، السادة الذين لهم كل شىء ، والعبيد الذين ليس لهم شىء !

ومهما وجد على رأس الدولة وزراء ذوو نزعات حرة فإن الماضى يثقلهم والحاضر يقف فى طريقهم ، والأزمات التى تحفها لهم رءوس الأموال ، والنفوذ الذى يملكه الملاك ،

والسعايات الظاهرة والخفية ، تحد من نزعاتهم الحرة ، وتعرقل جهودهم ، أو تطيح بمناصبهم عند اللزوم !

يجب أن تكون صرحاء فنقرر هذه الحقائق الأليمة ، ونحن لا نقررها لمجرد التقرير ، ولكن لنشعر ذوى الاقلام وذوى العقائد الحرة بواجبهم فى هذا الكفاح ، إنه كفاح ضد عقلية عتيقة تصد عجلة التطور ، وتعرقل حركة الإصلاح ، وتغل نفوذ الوزراء الراغبين فى هذا الإصلاح .

هذه القوى المعطلة المعرقلة لا تستطيع قوة أخرى أن تصدها سوى قوة الكلمة لأن الكلمة من روح الله .

سيد قطب

والله لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى شمالى على أن أترك هذا الأمر أو يظهره الله ما فعلت .

حديث شريف